فينيق
PHOENIX

ورقة بحثية

إصدار:
مركز فينيق للبحوث والدراسات الحقلية

الضم الزاحف في الضفة الغربية:
"السيناريوهات وآليات المواجهة"

إعداد:
د. جمال البابا
باحث مختص في الجغرافيا السياسية

غزة - فلسطين - 2026

ورقة بحثية :

الضم الزاحف في الضفة الغربية :

" السيناريوهات وآليات المواجهة"

إعداد:

د. جمال البابا

باحث مختص في الجغرافيا السياسية

فينيق PHOENIX

منشُورَات مركز فينيق للبحُوث والدراسات الحقليَّة

غزة - فلسطين

2026

رؤيتنا

مؤسَّسة فلسطينيَّة مستقلَّة غير ربحيَّة، تأسَّست في إطار مسؤوليتها تجاه المجتمعات الفلسطينيَّة لتلبية احتياجاتهم السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة من خلال تقديم خدمات بحثيَّة عميقة، تعمَلُ على تمكين المجتمع الفلسطيني على المستوى الفردي والجماعي، ومعالجة تحدِّياته المختلفة.

يعمل المركز على استخدام أساليب متنوعة لجمع البيانات الكميَّة والنَّوعيَّة لمعالجة الأزمات السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة الَّتي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، من خلال عدة برامج ومشاريع بحثيَّة سنويَّة وشهريَّة لتقديم تصوُّرات علميَّة وعمليَّة لصانع القرار الفلسطيني. من أجل اتخاذ الإجراءات اللَّازمة لمعالجة التحدِّيات المختلفة.

رسالتنا

دعم كافة الجهات والشَّرائح الفاعلة في المجتمع الفلسطيني وصناع القرار الفلسطيني بدراسات حقليَّة ودقيقة، مبنيَّة على مسوحات علميَّة ومنهجيَّة، تتَّسم بالشَّفافيَّة والمصداقيَّة والحياديَّة في كافَّة التَّخصُّصات والمجالات الحيويَّة.

فهرس الموضوعات

رؤيتنا.....2

رسالتنا.....2

فهرس الموضوعات.....3

الملخص التنفيذي.....4

Executive Summary.....4

مقدمة.....5

أولًا: مفهوم "الضم الزاحف".....6

ثانيًا: أدوات الضم الزاحف في المرحلة الحالية.....7

ثالثًا: التداعيات على مستقبل الضفة الغربية..... 13

رابعًا: السيناريوهات المستقبلية المحتملة..... 20

خامسًا: آليات المواجهة..... 22

الخلاصة التقديرية:..... 25

الملخص التنفيذي

تشير المعطيات الحالية إلى أن الضم الزاحف في الضفة الغربية لم يعد احتمالًا نظريًّا، بل أصبح مسارًا سياسيًّا قائمًا وملموسًا على الأرض، واستمرار السياسات الإسرائيلية الحالية دون كوابح داخلية أو ضغوط دولية فعالة قد يؤدي إلى بسط السيادة الإسرائيلية على الأراضي والمستوطنات الاستراتيجية، وتراجع فرص إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتصاعد الاحتقان السياسي والأمني، كما قد يتحول الصراع من نزاع على الحدود إلى صراع طويل الأمد على الحقوق السياسية والمدنية داخل كيان واحد، مع انعكاسات مباشرة على استقرار المنطقة وقدرة الفلسطينيين على حماية حقوقهم الأساسية.

وتستعرض الورقة ثلاثة سيناريوهات محتملة للضم (جزئي، شامل، رمزي) مع تقييم الفرص والتحديات المرتبطة بكل سيناريو على الصعيدين المحلي والإقليمي والدولي، كما تحدد الورقة آليات مواجهة متكاملة تشمل الاحتجاج الشعبي السلمي، المواجهة الميدانية المحدودة، العمل القانوني والدبلوماسي عبر المحافل الدولية والقنوات العربية، الحملات الإعلامية والرقمية، والتنسيق الاستراتيجي بين الفصائل والسلطة والمجتمع المدني، ويخلص التحليل إلى أن التناغم بين هذه الآليات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية يمثل السبيل الأكثر فاعلية للتقليل من آثار الضم، والحفاظ على الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، وضمان صمود الموقف السياسي الفلسطيني.

Executive Summary

Current data indicate that creeping annexation in the West Bank is no longer a theoretical possibility but an active political path on the ground. The continuation of current Israeli policies without internal restraints or effective international pressure may lead to the extension of Israeli sovereignty over strategic lands and settlements, weaken the prospects for an independent Palestinian state, and heighten political and security tensions. The conflict could shift from a territorial dispute to a prolonged struggle over political and civil rights within a single political entity, with direct consequences for regional stability and Palestinians' ability to protect their fundamental rights.

The paper presents three possible annexation scenarios—partial, comprehensive, and symbolic—and evaluates the opportunities and challenges associated with each at the local, regional, and international levels. It also outlines integrated response mechanisms, including peaceful popular protest, limited field resistance, legal and diplomatic engagement through international and Arab forums, media and digital advocacy, and strategic coordination among factions, the Palestinian Authority, and civil society. The analysis concludes that harmonizing these mechanisms across different levels offers the most effective approach to minimizing the impact of annexation, preserving core Palestinian rights, and sustaining the Palestinian political position.

مقدمة

تشهد الضفة الغربية في المرحلة الراهنة تحوّلًا استراتيجيًّا عميقًا يتمثل في تسارع مسار "الضم الزاحف"، بوصفه سياسة تراكمية تقوم على إحداث تغييرات قانونية وإدارية وأمنية متدرجة، تعزز السيطرة الإسرائيلية الفعلية على الأرض دون إعلان رسمي بالضم. ففي ظل الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو، وبدفع من وزراء بارزين في الائتلاف الحاكم مثل بتسلئيل سموتريتش، يجري العمل بصورة منهجية على إعادة هندسة المشهد القائم في الضفة الغربية من خلال توسيع الاستيطان وشرعنة البؤر، وإعادة تصنيف مساحات واسعة باعتبارها "أراضي دولة"، وتقليص صلاحيات السلطة الفلسطينية، إضافة إلى نقل صلاحيات مدنية من الإدارة العسكرية إلى وزارات إسرائيلية، بما يعكس توجهًا نحو "مدننة" إدارة الاحتلال وتحويله إلى نمط حكم أكثر رسوخًا وديمومة.

ولا تقتصر خطورة هذه الإجراءات على بعدها الإجرائي أو الإداري، بل تتجاوز ذلك إلى إعادة صياغة الواقع الجيوسياسي والقانوني للضفة الغربية، عبر فرض وقائع جديدة على الأرض، تجعل من أي انسحاب مستقبلي أكثر تعقيدًا سياسيًّا وأمنيًّا، كما أن هذا المسار يعكس انتقالًا من إدارة الصراع بوصفه ملفًا تفاوضيًّا مفتوحًا منذ اتفاقيات أوسلو، إلى مقاربة تقوم على الحسم التدريجي وتكريس السيطرة طويلة الأمد.

تُثير قرارات الحكومة الإسرائيلية المتعلقة بتوسيع الاستيطان وإعادة صياغة الأنظمة القانونية في الضفة الغربية آثارًا قانونية وسياسية عميقة، تمتد على المستويات الدولية والإقليمية والداخلية على حد سواء، وتشكل هذه الإجراءات جزءًا مما يُعرف بالضم الزاحف، الذي يسعى إلى تعزيز السيطرة الإسرائيلية على الأرض تدريجيًّا من خلال تغييرات إدارية وقانونية، دون إعلان رسمي بالضم.

وتنبع الإشكالية الأساسية من أن هذا المسار يضع مستقبل التسوية السياسية أمام معضلة مركبة؛ فمن جهة، يؤدي إلى تقويض الأسس الجغرافية والديموغرافية الضرورية لإقامة دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة، ومن جهة أخرى، لا يقدم بديلًا سياسيًّا واضحًا يضمن حقوقًا متساوية للفلسطينيين ضمن أي كيان مستقبلي، ما يمهّد الطريق نحو واقع سياسي غير مستقر وطويل الأمد. وعليه، فإن هذه التحولات تتجاوز كونها مجرد تعديلات إدارية، لتشكل إعادة تعريف لطبيعة الصراع ذاته، حاملة في طياتها تداعيات استراتيجية بالغة على مستقبل الضفة الغربية ومسار التسوية بشكل عام.

أولًا: مفهوم "الضم الزاحف"

لم تعد الضفة الغربية تدار اليوم كمنطقة خاضعة لاحتلال قابل للتسوية، بل كفضاء يجري تفكيكه وإعادة تركيبه بما يخدم مشروع سيطرة طويلة الأمد. فخلال السنوات الأخيرة، تسارعت إجراءات إسرائيلية متراكمة؛ من توسيع الاستيطان وتشريع وجوده، إلى تصعيد العنف المنظم ضد السكان، والتحكم بالمياه والحركة والموارد، بما يشير إلى انتقال هادئ، لكنه حاسم، من إدارة الاحتلال إلى حسمه ميدانيا. هذا التحول لا يعلن بقرار واحد، بل ينفذ عبر سلسلة خطوات صغيرة، تبدو منفصلة في ظاهرها، لكنها تصب في اتجاه واحد: تثبيت الضفة الغربية كجزء خاضع للسيادة الإسرائيلية الفعلية، في ظل دعم أميركي وصمت دولي متواطئ. تصويت الكنيست على مشاريع قوانين تستهدف فرض القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية، بالتوازي مع تصريحات لمسؤولين إسرائيليين يؤكدون إصرار تل أبيب على ضمها، يعكس انتقال إسرائيل من منطق الاحتلال المؤقت إلى منطق السيادة الدائمة. هذا التحول يعني عمليا إعادة تعريف الضفة الغربية من "أرض فلسطينية" إلى "جزء من المجال السيادي الإسرائيلي"، في خرق صريح للقانون الدولي، لكن ضمن حسابات ترى أن غياب الردع الدولي يجعل كلفة الضم أقل من كلفة التراجع[1].

وأُسند التوسع الزاحف بسلسلة من القرارات الحكومية والأوامر العسكرية لتحقيق الضم الفعلي، وكان من القرارات المفصلية الأمر العسكري 783 لسنة 1979، الذي منح مجالس المستوطنات الاستعمارية سلطات فوق مسطحات هيكلية وصلت إلى 42% من مساحة الضفة الفلسطينية، وفي التسعينيات من القرن الماضي وصلت نسبة السيطرة إلى 61%، شملت كل ما أطلق عليه اسم المنطقة "ج" في اتفاق أوسلو 2 لسنة 1995، محسومًا منها 1%، وهي النسبة المسموح للفلسطينيين البناء والاستثمار فيها ضمن المنطقة "ج" مضافًا إليها 2% تقرر أن تكون محميات طبيعية تسيطر عليها إسرائيل[2].

يشير مصطلح الضم الزاحف إلى عملية ضم تدريجي وغير معلن رسميًّا، تتم عبر أدوات قانونية وإدارية وأمنية تهدف إلى فرض سيادة فعلية على الأرض دون إعلان سياسي صريح بالضم، وفي سياق الضفة الغربية، يتجلى هذا المسار في عدة مظاهر واضحة، من أبرزها:

(1) أحمد سليمان العمري، الضم الزاحف للضفة الغربية: استيطان وعنف وصمت دولي، الجزيرة نت، 13 يناير 2026، متاح https://goo.su/S6a5vA

(2) وليد، سالم، من الضم الزاحف إلى ترسيم الضم، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 19 مايو 2020، متاح https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650097

- توسيع المستوطنات وتشريع البؤر العشوائية، بما يعزز الوجود الإسرائيلي على الأرض ويغير من الخريطة السكانية.

- تحويل مساحات واسعة إلى "أراضي دولة"، ما يسهل السيطرة على الأراضي وتقنين الإجراءات الإسرائيلية بحقها.

- نقل صلاحيات مدنية وأمنية من الإدارة العسكرية إلى وزارات إسرائيلية مدنية، بهدف تعزيز الإدارة المباشرة وتقوية السيطرة القانونية.

- تقليص صلاحيات السلطة الفلسطينية تدريجيًّا، ما يقلص دورها في إدارة المناطق الخاضعة لولايتها، ويضعف قدرتها على ممارسة الحكم الفعلي.

وتجتمع هذه الإجراءات لتشكل ما يمكن اعتباره إعادة هندسة تدريجية للواقع على الأرض، بما يمهد لفرض سيادة مستمرة وطويلة الأمد، ويطرح تحديات كبيرة أمام أي مسار سياسي لحل الصراع في المستقبل. هذا المسار يختلف عن الضم الرسمي (كما حصل في القدس عام 1967 أو في مرتفعات الجولان عام 1981)، لكنه يؤدي عمليًّا إلى نتيجة مشابهة على المدى البعيد.

ثانيًا: أدوات الضم الزاحف في المرحلة الحالية

هناك عدة خطوات تقوم بها هذه الحكومة الإسرائيلية في عامها الأخير من أجل تثبيت حقائق جديدة على الأرض، وكأنها في سباق مع الزمن، ومنها:

1. إعادة هندسة الو اقع القانوني والجغرافي في الضفة الغربية:

في 15 فبراير 2026 صادقت الحكومة الإسرائيلية على بدء إجراءات "تسوية وتسجيل الأراضي" في الضفة الغربية، في خطوة هي الأولى من نوعها منذ عام 1967، وتعد جزءا من خطوات الضم الفعلي وفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة. وقالت هيئة البث الرسمية الإسرائيلية (كان) إن الحكومة تصادق لأول مرة منذ حرب يونيو عام 1967 واحتلال الضفة الغربية على مشروع قرار لبدء تسوية وتسجيل أراض في المنطقة في خطوة أخرى نحو الضم.

قرر المجلس الوزاري إلغاء القانون الساري في الضفة الغربية منذ الحقبة الأردنية، والذي كان يقصر حق تملّك الأراضي على سكان الضفة أو الشركات المسجلة فيها. إلغاء هذا القيد يتيح للمستوطنين شراء أراضٍ مباشرة من فلسطينيين، دون الحاجة إلى تسجيل شركات وسيطة. تضمن القرار أيضا إلغاء القانون الذي يفرض الحصول على تصريح مسبق قبل تنفيذ أي صفقة شراء

عقارية. وكان هذا التصريح يشكل آلية رقابية أساسية للتحقق من صحة المستندات ومنع التزوير، إضافة إلى الحد من مبادرات استيطانية قد تتعارض مع السياسة الحكومية. وتُعد صفقات شراء الأراضي في الضفة الغربية مسألة حساسة في ظل النزاع القائم، إذ تتم غالبا في ظروف معقدة وسرية، مما يزيد من احتمالات التلاعب أو الاحتيال. وكانت عملية منح التصريح تشمل فحصا شاملا لوضع الأرض والمستندات ذات الصلة، فضلا عن اشتراط موافقة وزير الأمن، منعا لتحول صفقات فردية إلى أداة فرض وقائع سياسية أو أمنية في مناطق حساسة. القرار الجديد يقضي بإلغاء هذه المنظومة الرقابية بالكامل[1].

ووفق القرار الذي أعلن عنه وزراء الدفاع يسرائيل كاتس، والمالية بتسلئيل سموتريتش، والقضاء ياريف ليفين، سيتم فتح مسار رسمي لتسجيل الأراضي في مناطق الضفة الغربية، بما يتيح تسجيل مساحات واسعة باسم الدولة بعد إجراء عملية المصادرة في حال نفي وجود مالك آخر، وفق آليات ستُحدد لاحقًا. كما ستتولى سلطة تسجيل وتسوية حقوق الأراضي في وزارة القضاء الإسرائيلية تنفيذ الإجراءات، مع تخصيص ميزانية ومعايير وظيفية خاصة لهذه العملية. وقال بيان الوزراء إن الخطوة تهدف إلى تنظيم الملكيات العقارية، وتسوية النزاعات القانونية، وإتاحة تطوير البنى التحتية وتسويق الأراضي بصورة منظمة، معتبرا أنها تأتي ردا على ما وصفوه بإجراءات تسوية "غير قانونية" تنفذها السلطة الفلسطينية في مناطق "ج". وقال وزير الدفاع يسرائيل كاتس إن استئناف تسوية الأراضي في الضفة الغربية يمثل- على حد وصفه- "خطوة أمنية وسيادية حيوية" تهدف إلى ضمان السيطرة وإنفاذ القانون وحرية العمل الكاملة لإسرائيل في المنطقة، وأضاف أن تنظيم الأراضي من شأنه منع فرض وقائع أحادية الجانب، والحد من محاولات "الاستيلاء غير القانونية"، وضرب ما سماها "بنى تحتية إرهابية"[2].

وكانت قد صادقت الكنيست الإسرائيلي في 21 آذار / مارس 2023 بالقراءتين الثانية والثالثة، على إلغاء بنود من "قانون الانفصال [فك الارتباط] عن قطاع غزة وشمال الضفة الغربية" الذي جرى سنّه في 2005، وهو ما يمهّد لإعادة إقامة 4 مستعمرات في شمال الضفة أُخليت قبل 18 عامًا. ويلغي القانون قرار الانفصال عن مستعمرات "غانيم" و"كديم" و"حوميش" و"سانور"، التي جرى تفكيكها في سنة 2005، وينصّ على إلغاء العقاب الجنائي المفروض على المستوطنين الذين يدخلون إلى هذه المستعمرات أو يقيمون فيها. وهو القانون الذي دانته حتى الولايات المتحدة على لسان نائب

(1) انعام، النونو، القرارات الإسرائيلية "للسيطرة" على الضفة والتمهيد لضمّها، الجزيرة نت، 15 فبراير 2026، متاح https://goo.su/dJGv

(2) الحكومة الإسرائيلية تصادق على قرار يتيح تسجيل أراضٍ في الضفة الغربية لأول مرة منذ 1967، وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، 16 فبراير 2026، متاح https://goo.su/amEiriU

الناطق بلسان وزارة الخارجية الأميركية فيدانت باتل الذي قال إن واشنطن منزعجة للغاية من تحرك الكنيست هذا، وإن تعديل القانون استفزازي بصورة خاصة، ويؤدي إلى نتائج عكسية لجهود استعادة الهدوء. كما شدّد على أن الولايات المتحدة قلقة بشدة حيال تبنّي الكنيست هذا القانون، مشيرًا إلى أن حكومة أريئيل شارون كانت قدمت في صيف سنة 2005 التزامات لواشنطن تعهدت فيها بمنع التراجع عن قانون الانفصال عن قطاع غزة والمستعمرات الأربع في شمال الضفة.

تعمل الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو، وبدعم من وزراء يمينيين مثل بتسلئيل سموتريتش، على إعادة تعريف مفهوم "أراضي الدولة"، وتسريع إجراءات تسوية وتسجيل الأراضي، إلى جانب شرعنة مستوطنات كانت تُعتبر سابقًا غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي. وتشير هذه السياسات إلى توجهات استراتيجية في إدارة الأراضي والتحولات التشريعية المرتبطة بالاستيطان.

2. توسيع الاستيطان:

تشير تقارير رسمية وحقوقية إلى أن المستوطنين سيطروا على مئات الآلاف من الدونمات الزراعية والرعوية في الضفة الغربية، عبر العنف وفرض الأمر الواقع، لا سيما في المناطق المصنفة (ج). هذه السيطرة لا تهدف فقط إلى التوسع الجغرافي، بل إلى تفكيك العلاقة التاريخية بين الفلسطيني وأرضه، وتحويل الوجود الفلسطيني إلى حالة مؤقتة قابلة للإزالة.

كما أقام المستوطنون أكثر من 70 بؤرة رعوية بين 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 ومنتصف عام 2025، وهي أداة استيطانية منخفضة الكلفة وسريعة التأثير، تستخدم لإحكام السيطرة على مساحات واسعة دون الحاجة إلى قرارات رسمية معلنة. هيئة مقاومة الجدار والاستيطان وثقت كذلك نحو 450 حريقا أشعلها المستوطنون، طالت في 70% من الحالات تجمعات بدوية وقرى فلسطينية. ووفق منظمات أممية، كان عام 2024 الأسوأ من حيث إرهاب وعنف المستوطنين في الضفة الغربية، فيما لم يكن عام 2025 أفضل حالا[1].

وفي خطوة تهدف إلى تعزيز السيطرة الاستيطانية في محيط القدس المحتلة، تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشق طريق استيطاني يربط مستوطنات شمال وشرق القدس، بما يؤدي إلى فصل المدينة عن امتدادها الفلسطيني، ويحدث تغييرا واسعا في خارطة المنطقة. وأعلنت محافظة القدس أن سلطات الاحتلال بدأت شق طريق استيطاني جديد شمال القدس المحتلة، يبلغ طوله

(1) أحمد سليمان العمري، الضم الزاحف للضفة الغربية: استيطان وعنف وصمت دولي، الجزيرة نت، 13 يناير 2026، متاح https://goo.su/S6a5vA

نحو 6 كيلومترات، ويمتد من بلدة مخماس شرق القدس إلى قرية قلنديا غربا، وقالت إن المشروع يأتي في إطار مخطط لإقامة أوسع شبكة طرق التفافية استيطانية تُحيط بالقدس المحتلة[1].

ويهدف مخطط (E1) شرقي القدس إلى عزل وبتر مدينة القدس عن محيطها الفلسطيني؛ وذلك بالتزامن مع خلق امتداد استيطاني، نحو الشرق، يربط القدس الشرقية بتكتل "معالي أدوميم" الاستيطاني، من خلال المخطط المسمى (E1)، وصولًا إلى البحر الميت شرقًا؛ حيث تسعى إسرائيل إلى تأمين التواصل بين العمق الإسرائيلي والمستوطنات المقامة في منطقة البحر الميت، وكذلك لمنع التواصل بين وسط الضفة الغربية والقدس؛ وبذلك تخرج القدس من أي عملية تفاوض مستقبلية. كما يهدف معزل (E2) جنوب بيت لحم إلى عزل مدينة بيت لحم عن ريفها الجنوبي؛ وبالتالي عزل منطقة الجنوب عن باقي الضفة الغربية. ويشمل مخطط العزل المسمى (E2) أكبر التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية وأكثرها كثافة من حيث أعداد المستوطنين فيها؛ فهناك تكتلات "بيتار عيليت"، وغوش عتصيون، وإفرات، ومستوطنة تكواع[2].

في ظل القرارات الأخيرة التي اتخذها "الكابينت" الإسرائيلي خلال المدة التي أعقبت وقف إطلاق النار في غزة ، تتصاعد المخاوف من انتقال "إسرائيل" إلى مرحلة أكثر عمقًا في مشروعها الاستيطاني، عبر إجراءات تمس جوهر الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وتفتح الباب أمام تحولات توصف بأنها "ضم ناعم" أو "سيادة زاحفة" دون إعلان رسمي. وفي قراءة قانونية لهذه التطورات، يؤكد المستشار القانوني في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، ، "أن فهم القرارات الأخيرة لا ينفصل عن طبيعة المشروع الإسرائيلي ذاته، بوصفه احتلالًا إحلاليًّا استيطانيًّا يقوم على إحلال شعب مكان شعب. فمنذ عام 1948، ثم بعد عام 1967، ظلّ الهدف المركزي بحسب قراءته هو السيطرة على الأرض باعتبارها الركيزة الأساسية لبناء مشروع الدولة التي تطمح "إسرائيل" إلى تثبيتها على كامل الجغرافيا الفلسطينية"[3].

ومع أن تسويغ هذه الوقائع يتم من خلال التركيز على ما يستلزمه هجوم "طوفان الأقصى"، إلّا إن خلفيتها السياسية سبقت هذا الهجوم، والعودة إلى بداية عهد الحكومة الإسرائيلية الحالية ضرورية لفهم دلالتها وأثرها في مصائر التطورات اللاحقة.

(1) استيطان وتهجير ومخطط للضم.. إلى أين تتجه الأوضاع في الضفة الغربية؟، الجزيرة نت، 7 فبراير 2026، متاح https://goo.su/2UXOS

(2) المعازل الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وكالة الأنباء الفلسطينية وفاء، رام الله 2025، https://info.wafa.ps/pages/details/32488

(3) تسارع الضم الزاحف: قراءة قانونية واستراتيجية في قرارات "الكابينت" بشأن الضفة الغربية، الميادين نت، 14 فبراير 2026، متاح https://2u.pw/o7TgS

وفي واقع الأمر، ومنذ تولّي الحكومة الإسرائيلية الحالية مقاليد الحكم في نهاية سنة 2022، فإن الضفة الغربية تشهد أكبر حركة استيطان فيها منذ بدايات حركة "غوش إيمونيم" في سنة 1974. وينعكس ذلك في الوقائع التالية[1]:

- اعتراف الحكومة الإسرائيلية بعشرات البؤر الاستيطانية التي حصلت على مكانة مستعمرات جديدة؛

- إقامة عشرات المزارع والتلال التي تُستخدم للرعي والزراعة وتمتد على مساحة مئات الآلاف من الدونمات؛

- حركة بناء لعشرات ألوف الوحدات السكنية في مستعمرات الضفة الغربية؛

- شق مئات الكيلومترات من الطرقات الجديدة والتحويلات وساحات المرور والإشارات، وتغيير جذري في المواصلات؛

- مضاعفة "كتائب الدفاع" واتخاذ إجراءات تحسّن الاستجابة العملانية لعمليات دفاعية في المنطقة كافة؛

- إخلاء آلاف الخيام البدوية وطرد سكانها بمساعدة مجموعات "شبان التلال"؛

- سلسلة عمليات هجومية في مدن الضفة الغربية.

3. تقويض الكيانية الفلسطينية:

تتبنى الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو، وبدعم من وزراء يمينيين مثل بتسلئيل سموتريتش، سياسات تهدف إلى تعزيز سيطرتها على الأراضي الفلسطينية وتوسيع نفوذها الاستيطاني، من خلال إعادة تعريف مفهوم "أراضي الدولة"، وتسريع إجراءات تسوية وتسجيل الأراضي، وشرعنة مستوطنات كانت تُعتبر سابقًا غير قانونية وفق القانون الإسرائيلي. في الوقت نفسه، تسعى هذه السياسات إلى تقليص نفوذ السلطة الفلسطينية عبر الحد من صلاحياتها في مجالات التخطيط والبناء، وزيادة الاقتحامات العسكرية في مناطق (أ) و(ب)، وتقويض الأسس المؤسسية التي قامت عليها منظمة التحرير الفلسطينية وفق اتفاقيات أوسلو. وتعكس هذه

(1) أنطوان شلحت، الإجراءات الإسرائيلية في الضفة: نحو واقع الدولة الواحدة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 144 - خريف 2025.

الإجراءات استراتيجية شاملة تهدف إلى إعادة تشكيل السلطة السياسية والإدارية الفلسطينية وفرض قيود على القدرة الفلسطينية على ممارسة الحكم الذاتي، بما يعكس تحولات متصاعدة في إدارة الأراضي والاستيطان والسيطرة الأمنية.

قال رئيس حزب الصهيونية الدينية، وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، إن أحد أهدافه في الولاية المقبلة هو إلغاء اتفاقيات أوسلو، وتفكيك السلطة الفلسطينية، وفرض سيادة إسرائيلية كاملة على الضفة الغربية.

وجاءت تصريحات سموتريتش خلال مؤتمر خاص عُقد مساء اليوم الثلاثاء بمشاركة قادة الاستيطان في الضفة الغربية، حيث قال إن "إلغاء اتفاقيات أوسلو سيؤدي إلى إنهاء وجود السلطة الفلسطينية"، مؤكدًا أن هذا المسار يمثل، بحسب تعبيره، "الحل الوحيد على المدى البعيد". وأضاف سموتريتش أمام قادة المستوطنات: "نضع أمامكم أحد أهدافنا في الولاية القادمة: القضاء على فكرة الدولة العربية الإرهابية، إلغاء اتفاقيات أوسلو الملعونة، والانطلاق في مسار فرض السيادة، مع تشجيع الهجرة في قطاع غزة وفي الضفة الغربية". وبموجب اتفاقيات أوسلو، أُنشئت السلطة الفلسطينية وتم تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق A وB وC، حيث تتولى السلطة الفلسطينية المسؤولية الأمنية في مناطق A، والمسؤولية المدنية في منطقتي A وB[1].

في هذا السياق قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس، إن قرارات الحكومة الإسرائيلية الأخيرة في الضفة الغربية، تتطلب موقفًا حاسمًا من الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي. جاء ذلك خلال مؤتمر مشترك عقده عباس، الأربعاء، مع رئيس وزراء النرويج يوناس غار ستور، في العاصمة أوسلو، وفق وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية "وفا". أقرت الحكومة الإسرائيلية قرارات تستهدف إحداث تغييرات في الواقع القانوني والمدني بالضفة الغربية المحتلة بهدف تعزيز السيطرة عليها، منها توسيع صلاحيات الرقابة والإنفاذ لتشمل مناطق مصنفة "أ" و"ب". ويتيح هذا الإجراء لإسرائيل تنفيذ عمليات هدم ومصادرة بحق ممتلكات فلسطينية حتى في مناطق تخضع إداريا وأمنيا للسلطة الفلسطينية. وقال الرئيس عباس في المؤتمر الصحفي، إن قرارات الحكومة الإسرائيلية الأخيرة في الضفة الغربية، تتطلب "موقفًا حاسمًا من الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي"[2].

(1) سموتريتش: سأقوم بإلغاء اتفاقيات أوسلو "اللعينة" وتفكيك السلطة، وكالة معا للأنباء، بيت لحم فلسطين، 2026/02/17، متاح https://www.maannews.net/news/2156372.html

(2) عباس: قرارات إسرائيل في الضفة تتطلب موقفًا أمريكيًّا حاسمًا، وكالة الأناضول أنقر، 11 نوفمبر 2026، متاح https://goo.su/lZB4P

كما نددت 85 دولة في الأمم المتحدة بإجراءات إسرائيل الجديدة التي تهدف إلى توسيع وجودها غير القانوني في الضفة الغربية المحتلة، محذرة من أن هذه الخطوات قد تؤدي إلى تغيير في التركيبة السكانية وضم أراضٍ فلسطينية. فبعد أسبوع من إقرار اسرائيل إجراءات تسهل شراء الأراضي من قبل المستوطنين، قررت الحكومة الإسرائيلية تسريع عملية تسجيل الأراضي في الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967. ودانت الدول الـ85 الأعضاء في الأمم المتحدة، وبينها فرنسا والصين والسعودية وروسيا بالإضافة إلى العديد من المنظمات مثل الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، بـ"القرارات والإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب، التي تهدف إلى توسيع الوجود الإسرائيلي غير القانوني في الضفة الغربية". وأكد البيان المشترك، الذي شاركت فيه دول كبرى ومنظمات دولية وإقليمية، أن هذه الإجراءات تتعارض مع القانون الدولي ويجب التراجع عنها فورا، مع رفض قاطع لأي شكل من أشكال الضم.كما شددت الدول على رفض جميع التدابير التي تستهدف تغيير الوضع القانوني والطابع الديمغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، محذرة من أن هذه السياسات تقوض جهود السلام والاستقرار في المنطقة وتهدد فرص التوصل إلى اتفاق ينهي الصراع[1].

ثالثًا: التداعيات على مستقبل الضفة الغربية

1. تقويض حل الدولتين:

يشكل الضم الزاحف تهديدًا خطيرًا على إمكانية تحقيق حل الدولتين، إذ تشير السياسات والممارسات الإسرائيلية إلى توسيع السيطرة على الأراضي الفلسطينية تدريجيًّا، وخاصة في الضفة الغربية، من خلال بناء المستوطنات، وفرض قيود على حركة الفلسطينيين، والاستحواذ على الأراضي والموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي الزراعية الخصبة. يؤدي هذا التوسع إلى تفتيت الأراضي الفلسطينية إلى مناطق معزولة وغير متصلة، ما يقوض وحدة الدولة الفلسطينية المستقبلية ويجعل إقامة دولة متماسكة جغرافيًّا أمرًا صعبًا للغاية.

إضافةً إلى ذلك، يؤثر الضم الزاحف على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ يحد من النشاط الاقتصادي ويزيد من صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية، بينما يضع السكان الفلسطينيين تحت ضغوط اجتماعية واقتصادية متزايدة، بما في ذلك التهجير القسري، أو دفع البعض إلى الانتقال من مناطقهم. على المستوى السياسي، تقوّض هذه السياسات الثقة بين

(1) 80 دولة ترفض الضم والتوسع الاستيطاني بالضفة، وكالة معا الإخبارية، بيت لحم فلسطين، 18 فبراير 2026، متاح https://goo.su/v7RUD

الأطراف وتحد من قدرة الفلسطينيين على التفاوض بفاعلية، ما يزيد من احتمالية الجمود السياسي ويضعف فرص السلام المستدام.

باختصار، فإن استمرار الضم الزاحف يجعل تحقيق دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة قابلة للحياة أمرًا شبه مستحيل، ويضاعف من التعقيدات التي تواجه أي جهود دولية لإحلال السلام، كما يزيد من حدة التوترات الإقليمية ويهدد استقرار المنطقة بشكل عام.

2. التحول إلى نموذج "الدولة الواحدة غير المتساوية":

يشعر الفلسطينيون أنهم على أعتاب مرحلة جديدة من الاستيطان والضم والتهويد والتهجير، بعد القرارات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية، التي نصت على فتح سجلات الأراضي في الضفة الغربية المحتلة أمام المستوطنين، وإزالة أية عوائق قانونية أمام حرية التملك الفردي لهم في كافة المناطق، وإعادة فرض السيادة الإسرائيلية في قلب المناطق التي تديرها السلطة الفلسطينية. وجاءت هذه القرارات تتويجًا لسلسلة من السياسات والإجراءات التي اتبعتها الحكومة الإسرائيلية الحالية في تكثيف وتوسيع الاستيطان، وتسهيل سيطرة المستوطنين على المناطق الريفية والرعوية، وحصار الفلسطينيين داخل تجمعات سكانية مغلقة بحواجز عسكرية زاد عددها عن الألف[1].

الإجراءات الإسرائيلية تجعل من حل الدولة الواحدة غير المتساوية خيارًا متصاعدًا في ظل استمرار سياسة الضم الزاحف والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، وهو يقوم على واقع يكون فيه الفلسطينيون مواطنين ضمن دولة واحدة يسيطر عليها الإسرائيليون، لكن دون حقوق متساوية في السياسة أو الموارد أو القرار الوطني. من حيث الإمكانية التطبيقية، يبدو هذا الحل واقعًا عمليًّا جزئيًّا على الأرض، حيث تتوسع السيطرة الإسرائيلية تدريجيًّا على الأراضي والمستوطنات، ويصبح الفلسطينيون تحت إدارة قانونية وسياسية غير متكافئة، مع تراجع فرص إقامة دولة مستقلة وحرية الحركة وحقوق المواطنة المتكافئة.

مع ذلك، يحمل هذا السيناريو تحديات كبرى: داخليًّا، يمكن أن يؤدي إلى تصعيد الاحتقان الشعبي والفصل الاجتماعي والسياسي، وزيادة العنف والمواجهات بين السكان الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية. إقليميًّا، يثير هذا الخيار رفضًا عربيًّا ودوليًّا واسعًا، لأنه يُعتبر مساسًا بحقوق الشعب الفلسطيني، ويقوض أساسيات حل الدولتين المتفق عليه دوليًّا. دوليًّا، قد يواجه هذا السيناريو إدانات من المنظمات الحقوقية والمجتمع الدولي، ويشكل ضغطًا على إسرائيل من حيث الشرعية

(1) استيطان وتهويد وتهجير.. قرارات الحكومة الإسرائيلية تضع ضم الضفة على المسار السريع

القانونية والسياسية، مع احتمال تضييق الدعم الدولي أو فرض قيود محددة على السياسات الإسرائيلية.

باختصار، حل الدولة الواحدة غير المتساوية ممكن ميدانيًّا على المدى القصير، لكنه محفوف بالتحديات الداخلية والإقليمية والدولية، ويهدد الحقوق الفلسطينية الأساسية، ويعقد أي مسار نحو تسوية سياسية عادلة.

رغم أهمية فكرة الدولة الواحدة كحل يمكن اللجوء إليه لتسوية الصراع، إلا أن العقبات والتحديات الجمّة التي تعتري طريق تطبيق هذا الخيار لا تقل صعوبة عن تطبيق خيار حل الدولتين، وهذا عائد إلى طبيعة إسرائيل العنصرية، وانزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين الديني المتطرف الرافض أصلا لوجود العرب والفلسطينيين، مما يضع عقبات جمّة أمام أي خيار للتسوية، سواء كان في إطار دولة واحدة أو دولتين.

لا تمثل إسرائيل (كدولة صهيونية) نموذجًا ديمقراطيًّا عالميًّا أو حتى إقليميًّا يمكن الاحتذاء به، بل على العكس تمامًا تمثل نموذجًا عنصريًّا منفّرًا، كما لا تعبر عن ديمقراطية منقوصة كما يحلو للبعض وصفها، بقدر ما تعبر عن حكم استبدادي عنصري إجرامي إقصائي وإحلالي مغلق، ورافض للآخر المختلف بالشكل واللون والعقيدة والرأي، رغم الممارسة الانتخابية الدورية.[1] كما أن تبني هذا الخيار قد يقودنا إلى الاعتراف بنجاح سياسات الاحتلال الإسرائيلي بتحويل الشعب الفلسطيني من شعب صاحب الأرض الحقيقي إلى مجرد أقليات داخل المجتمع الإسرائيلي، كون أن هذه السياسات نجحت في أسرلة[2] الشعب الفلسطيني وتفتيت قواه كشعب واحد، والتعامل معه بناءً على المناطقية (ضفة، غزة، القدس، 48عرب، والشتات).[3]

(1) جابر حيان: **ديمقراطية الدولة الصهيونية.. حقائق منقوصة**، موقع عرب 48، 19 يوليو 2020، متاح: https://bit.ly/33vp9ez

(2) يعني مفهوم الأسرلة ربط المواطنين الفلسطينيين في الداخل بالهوية الإسرائيلية، وتطويعهم ومحو هويتهم القومية والوطنية الفلسطينية بالهوية الإسرائيلية الاستعمارية. وأطلق مفهوم الأسرلة في وصف الظاهرة داخل صفوف التجمع الفلسطيني الذي نجا من التطهير العرقي، الذي فُرضت عليه المواطنة الإسرائيلية، بعد زرع الدولة الاستيطانية؛ أوروبية المنشأ، في الوطن العربي عام 1948، لا تعني الأسرلة في وسط فلسطيني 48 تحويل الفلسطينيين إلى مواطنين متساويين مع اليهود، بل هي سياسة تشويه وإعادة هندسة هويتهم، عبر قطعها عن جذورها العربية والحضارية والتاريخية، وعن أهداف الشعب الفلسطيني، من أجل التماثل مع الدولة اليهودية.

(3) منصور، أبو كريم، حل الدولة الواحدة كأساس لتسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي بين تحديات الواقع وإمكانية التطبيق، مجلة الزيتونة للدراسات والأبحاث، العدد (11)، بيروت 2022، ص 16.

يهدف طرح دولة ثنائية القومية أو دولة واحدة في إسرائيل إلى تفكيك المفهوم الصهيوني الكلاسيكي لدولة إسرائيل اعتبارها دولة يهودية نقية، والحد من الأسرلة وإدماج العرب في عملية صناعة القرار، وتعميق مأزق إسرائيل التي تتطلع للحفاظ على التصور الذاتي الديمقراطي، وإبراز التناقض بين ديمقراطية الدولة ويهوديتها، واستخدام الورقة الديمغرافية في تغير ميزان القوى لصالح العرب على المدى البعيد.

كما تبرز في أوساط مثقفين وأكاديميين وجهة نظر أخرى تؤكد على ضرورة إضفاء معانٍ جديدة على فكرة التحرير، إذ إن الصراع ضد إسرائيل لا يمكن اختزاله في تحرير الأرض أو جزء منها، على أهمية ذلك، وإنما يفترض أن يشمل الحقوق أيضًا، كونها اللغة التي يفهمها العالم اليوم، وأن هذا الحل يجب أن يتأسس على الحقيقة والعدالة ولو النسبيتين، وعلى قيم الحرية والكرامة والمواطنة المتساوية والديمقراطية، بغض النظر عن الشكل الدولتي لذلك، كونفدرالية أو فيدرالية، دولة واحدة أو ثنائية القومية أو دولتين في وطن، كون الأساس في هذا الأمر الحقوق الوطنية والفردية[1].

وقد تم وصف سياسات دول الاستعمار الاستيطاني تاريخيًّا بأنها "استعمار داخلي" بناءً على العملية التاريخية القائمة على فرض بنية من الهيمنة على السكان الأصليين، حيث تقوم هذه البنى إما "دمج" أو "تطويع" السكان الأصليين وتحويلهم إلى أقليات تعتمد على أنظمة الدولة[2]. وفي العادة تقوم المجتمعات الاستيطانية عادةً بتطبيق استراتيجيتان من أجل تحقيق أهدافهم: حيث تتمثل الاستراتيجية الأولى في القضاء على السكان الأصليين، إما بالشكل المادي أو الثقافي عن طريق الاستيعاب أو التهميش، أما الاستراتيجية الثانية فتتمثل في القضاء على أو إبطال حقوق ومطالب السكان الأصليين. وقام باتريك وولف (Patrick Wolfe)، وهو منظر في مجال الاستعمار الاستيطاني، بالتعريف بالميزات الأساسية لهذا النوع من الاستعمار على أنه قائم على "منطق القضاء على السكان الأصليين، والميل المؤسسي المستدام ليحل مكان السكان الأصليين[3].

الحقيقة أن حل الدولة الواحدة ليس مطروحًا لكي يتم تسويقه حالًا، بل يجب أن يطرح كحل بعيد المدى، يتم تطويره على ضوء وصول حل القضية الفلسطينية من خلال دولة في الضفة والقطاع ذات سيادة كاملة إلى طريق مسدود. كون أن فشل مسار التسوية وانغلاق الأفق السياسي قد يقود

(1) كيالي، ماجد: **من الصراع على الأرض إلى الصراع على الحقوق**، (مركز الناطور للأبحاث والدراسات، عمان 2019).

(2) James Tully" : **Transformative Constitutionalism and the Common and Customary Law Cambridge** Camrbidge) University Press, 2000 p 37

(3) Patrick Wolfe: **Nation and MiscegeNation: Discursive Continuity in the Post**-Mabo ErK, 1994- p93-96.

إلى حل "ثنائية القومية" بشكل محتم كما يرى "أسعد غانم"، فهو لدية القناعة بأن فكرة ثنائية القومية هي أكثر واقعية من فكرة الدولة القومية، على اعتبار أن الدولة في الضفة الغربية والقطاع هي أمر ممكن، إذا قبل الفلسطينيون بدولة منقوصة تقوم على جزء من الأراضي المحتلة عام 1967، في المقابل من الواضح بأن الواقع في كل فلسطين التاريخية هو واقع ثنائي القومية، يجب تطويره لكي يترجم إلى مبنى سياسي متساو للإسرائيليين والفلسطينيين[1].

3. تآكل مكانة السلطة الفلسطينية:

تواجه السلطة الفلسطينية أزمة شرعية متصاعدة على المستوى الداخلي نتيجة تقليص دورها الميداني وانخفاض قدرتها على التأثير في الضفة الغربية، ما يؤدي إلى ضعف قدرتها على ضبط الأمن المحلي والسيطرة على التوترات اليومية. ومع استمرار هذا الوضع، تتزايد احتمالات حدوث انفجار شعبي واسع نتيجة الاحتقان المتراكم والغضب الشعبي من سياسات الضم والتوسع الاستيطاني، خاصة في المدن والقرى التي تشهد مواجهة مباشرة مع القوات الإسرائيلية والمستوطنين.

ويتعزز تآكل السلطة بفعل إجراءات إسرائيلية مثل الحجز على أموال المقاصة والتضييق على عملها المالي والإداري، ما يحولها إلى وكيل أمني من الباطن بدلًا من شريك سياسي مستقل، ويحد من قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية للفلسطينيين. كما يؤدي هذا التراجع في النفوذ الميداني والسياسي إلى ظهور قوى بديلة أكثر تشددًا ونفوذًا، سواء بين الفصائل الفلسطينية المسلحة أو مجموعات شبابية محلية، ما يزيد من تعقيد المشهد الأمني والسياسي، ويضع السلطة أمام معادلة صعبة بين الحفاظ على الشرعية الداخلية وإدارة الضغوط الإقليمية والدولية.

في هذا السياق، يصبح ضعف مكانة السلطة الفلسطينية وفقدان مواردها الأساسية عاملًا محفزًا للتصعيد المحتمل على الأرض، ويقلل من فرص استدامة أي حل سياسي مستقبلي، مع تعزيز قدرة الجهات المنافسة على تعبئة الشارع الفلسطيني والسيطرة على زمام المبادرة في الأزمات.

4. احتمالات التصعيد الأمني في الضفة الغربية:

في ظل التطورات الميدانية المتسارعة في الضفة الغربية، وتزايد حدة العمليات الأمنية والمواجهات المحلية، تتعاظم المؤشرات على احتمالات انزلاق الأوضاع نحو مستويات أعلى من التصعيد. ويأتي ذلك في سياق سياسي وأمني معقّد يتداخل فيه المحلي بالإقليمي، وتتأثر مساراته بعوامل تتصل بالوضع في القدس، وطبيعة العلاقة مع إسرائيل، وانعكاسات أي توتر محتمل على الإقليم، لا

(1) غانم، أسعد: **مشروع الدولة ثنائية القومية كمطلب فلسطيني مرغوب**، (جريدة حق العودة العدد (13-14) المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين -بديل، بيت لحم 2005)، ص 20.

سيما الأردن. وعليه، فإن قراءة احتمالات التصعيد تستدعي تحليلًا متوازنًا يأخذ في الاعتبار ديناميكيات الميدان، وحساسية الملفات المرتبطة بالقدس والمقدسات، إضافة إلى الحسابات السياسية والأمنية للأطراف المختلفة. الضغط الميداني المتزايد قد يؤدي إلى:

أ. تصاعد المواجهات المسلحة:

يتجلى التصعيد المحتمل في ارتفاع وتيرة الاشتباكات بين الفصائل المسلحة والقوات الإسرائيلية، في ظل بيئة ميدانية مشحونة تتسم بتراجع الثقة، وتآكل أدوات الضبط التقليدية، واتساع رقعة الاحتكاك اليومي. ويتزامن ذلك مع توسّع العمليات الفردية أو المنظمة في مدن شمال الضفة الغربية، ولا سيما في جنين ونابلس، حيث باتت هذه المناطق تشكّل بؤر توتر متكررة بفعل تشابك العوامل الأمنية والاجتماعية، ووجود مجموعات مسلحة محلية ذات طابع شبابي وتنظيمي مرن.

في المقابل، يؤدي ازدياد حملات الاعتقال والاقتحامات العسكرية إلى تعميق حالة الاحتقان الشعبي، خاصة عندما تتكرر العمليات في أحياء مكتظة أو مخيمات لجوء، ما يعزز مشاعر الغضب والرغبة في الرد. هذا النمط من الفعل وردّ الفعل يخلق حلقة تصعيد متبادل، تتسع فيها دائرة المواجهة تدريجيًّا، وقد تنتقل من اشتباكات موضعية محدودة إلى نمط أكثر انتظامًا وتنظيمًا، الأمر الذي يزيد من صعوبة احتواء المشهد أمنيًّا وسياسيًّا في المدى القريب.

ب. امتداد التوتر إلى القدس والمناطق المختلطة داخل إسرائيل:

كما بيّنت أحداث عام 2021، فإن خصوصية المشهد في القدس تمنح أي توتر فيها قابلية سريعة للتحول إلى أزمة أوسع نطاقًا. فالمكانة الدينية والرمزية للمدينة، ولا سيما في محيط المسجد الأقصى، تجعل أي تغيير في الوضع القائم أو أي احتكاك أمني موضعي ذا صدى يتجاوز حدوده الجغرافية، ليرتبط بسرديات دينية ووطنية تعبوية. وفي ظل التراكمات السياسية والأمنية القائمة، قد تتحول حادثة محدودة – كاقتحام أو اشتباك أو قرار إداري مثير للجدل – إلى محفّز لتظاهرات واسعة ومواجهات تمتد إلى مناطق أخرى.

كما يبقى احتمال انتقال التوتر إلى المدن المختلطة داخل إسرائيل قائمًا، خاصة في البيئات التي تتسم بحساسية اجتماعية وهشاشة في الثقة المتبادلة. فقد أظهرت تجربة مايو 2021 كيف يمكن أن تنتقل المواجهة من إطارها السياسي-الأمني إلى احتكاكات مجتمعية مباشرة، تأخذ أحيانًا طابعًا أهليًّا، ما يرفع كلفة الاحتواء ويعقّد جهود التهدئة. وفي هذا السياق، يتزايد الاستقطاب بين المكونات السكانية، ويتعمّق خطاب الكراهية والتحريض عبر الفضاء الرقمي، بما يسهم في إعادة إنتاج

الانقسام وتعزيز مشاعر الخوف المتبادل. ومع تآكل مساحات الحوار والتعايش، تصبح أي شرارة جديدة أكثر قابلية لإشعال موجة تصعيد متعددة المستويات، أمنية ومجتمعية في آنٍ واحد.

إضافة إلى ذلك فإن تصاعد التوتر في القدس، ولا سيما في محيط المسجد الأقصى، لا يمكن فصله عن المناخ الداخلي في المدن والبلدات العربية داخل إسرائيل، بما في ذلك مناطق عرب 48. فالمسيرات والاحتجاجات المتكررة ضد تفشي الجريمة والعنف المنظم تعبّر عن حالة احتقان متراكمة وشعور متزايد بالتهميش وفقدان الأمن المجتمعي. وفي حال تزامن هذا الاحتقان الداخلي مع تصعيد سياسي أو أمني مرتبط بالقدس أو الضفة الغربية، فإن احتمالية تداخل المسارات ترتفع، بحيث تتحول المطالب الاجتماعية المرتبطة بمكافحة الجريمة إلى احتجاجات ذات طابع سياسي أوسع.

هذا التداخل بين البعد المدني–الاجتماعي والبعد الوطني–السياسي قد يخلق بيئة قابلة للاشتعال، خاصة إذا ترافق مع احتكاكات ميدانية أو خطاب تعبوي متصاعد. ومع تراجع الثقة بين المجتمع العربي ومؤسسات الدولة، قد تتطور بعض أشكال الاحتجاج إلى مواجهات مفتوحة في حال حدوث شرارة إضافية، سواء كانت حادثة أمنية أو قرارًا مثيرًا للجدل. وعليه، فإن المشهد يحمل قابلية لتراكم عوامل التصعيد على نحو متزامن، بما يزيد من تعقيد احتواء أي أزمة محتملة ويجعلها متعددة الجبهات والأبعاد.

ج. توتر في العلاقة مع الأردن:

يرتبط الأردن بحساسية فائقة تجاه تطورات الضفة الغربية والقدس، نظرًا لدوره التاريخي والديني في رعاية المقدسات الإسلامية، وخاصة المسجد الأقصى، ما يمنحه موقعًا استراتيجيًّا مؤثرًا في أي ترتيبات أو تغييرات محتملة تتعلق بالقدس. هذا الوضع يجعل أي حادثة أو قرار يمس الوضع القائم في الأقصى قضية ذات بعد سيادي ورمزي كبير بالنسبة للأردن، بحيث تتجاوز طابعها المحلي أو الفلسطيني لتصبح مسألة دبلوماسية وإقليمية تتطلب إدارة دقيقة وحساسة.

وفي هذا السياق، فإن أي تغييرات ميدانية أو سياسية في الضفة الغربية أو القدس قد تنعكس على العلاقات الثنائية بين الأردن وإسرائيل، سواء على المستوى الدبلوماسي من خلال الاحتجاجات الرسمية أو على المستوى الأمني عبر تشابك التوترات الميدانية. كما أن تصاعد الضفة الغربية يفرض على الأردن ضغوطًا داخلية متزايدة، إذ يحمل البعد الشعبي والسياسي للقضية الفلسطينية وزنًا كبيرًا في الرأي العام والمشهد السياسي الأردني، ما يزيد من تعقيد القدرة على اتخاذ مواقف هادئة ومتوازنة.

وبالتالي، يصبح الأردن في وضع مزدوج، فهو متأثر مباشرة بالتصعيد في الضفة الغربية والقدس، وفي الوقت ذاته لاعب مؤثر يمكن أن يساهم في ضبط الأزمة أو تفاقمها وفق طبيعة الموقف الذي يتخذه. هذا يجعل من أي تصعيد في المنطقة مسألة ذات انعكاسات متعددة المستويات، سياسية، ودبلوماسية، وشعبية، تعكس الحساسية الكبيرة لمكانة الأردن ودورها في إدارة التوترات الإقليمية المحيطة بالقدس والضفة.

رابعًا: السيناريوهات المستقبلية المحتملة

في ظل استمرار التوترات السياسية والأمنية في الضفة الغربية، تبرز مسألة الضم كأحد السيناريوهات الرئيسية التي قد تؤثر على المشهد الفلسطيني والإسرائيلي والإقليمي على حد سواء. وتتباين خيارات الضم من حيث نطاقها وعمق تأثيرها، ما يجعل تقييمها ضروريًّا لفهم الفرص والمخاطر المصاحبة لكل خيار.

تطرح السيناريوهات المحتملة ثلاثة مستويات رئيسية: الضم الجزئي لمناطق محددة، والضم الشامل لمعظم الأراضي، والضم الرمزي أو القانوني عبر تعديلات إدارية دون تغيير فعلي على الأرض. لكل سيناريو فرصه الخاصة من حيث المكاسب السياسية والأمنية لإسرائيل، وكذلك تحدياته المحلية في الضفة الغربية، والإقليمية مع الأردن والدول العربية، والدولية مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والدول الكبرى.

ويسعى هذا التحليل إلى تقديم قراءة شاملة لكل سيناريو، مع التركيز على احتمالات التنفيذ، والفرص السياسية، والمخاطر متعددة المستويات، لتوفير إطار متكامل لصانعي القرار والمراقبين للشأن الفلسطيني-الإسرائيلي.

السيناريو الأول: ضم جزئي للأراضي المحتلة (مستوطنات محددة)

يشمل هذا السيناريو ضمًّا محدودًا لمناطق محددة، غالبًا مستوطنات استراتيجية على طول غور الأردن أو مناطق شمال الضفة الغربية، مع الحفاظ على السيطرة الإسرائيلية على المناطق الأساسية دون تغيير واسع في الوضع العام. من حيث الفرص، يوفر هذا السيناريو قدرة إسرائيلية على تعزيز موقفها السياسي الداخلي، خاصة أمام الجمهور المؤيد للاستيطان، دون إثارة أزمة دولية واسعة النطاق. كما يمكن إدارة الضم الجزئي على أساس إداري وقانوني، مما يقلل من تكاليف الانخراط العسكري أو السياسي في المدى القريب.

مع ذلك، يواجه السيناريو تحديات محلية واضحة، حيث من المتوقع أن يؤدي الضم الجزئي إلى تصاعد الاحتقان الشعبي الفلسطيني، وارتفاع احتمالية اندلاع مواجهات محدودة في المدن والقرى المحيطة بمناطق الضم، بما فيها اشتباكات محدودة مع الجيش والفصائل المسلحة. على المستوى الإقليمي، يضع هذا السيناريو العلاقة مع الأردن تحت ضغط، نظرًا لحساسية الأردن تجاه أي مساس بالمقدسات في القدس، بالإضافة إلى احتمال ضغوط سياسية من دول عربية أخرى مثل مصر والسعودية. دوليًّا، قد تواجه إسرائيل إدانات سياسية من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وربما قيودًا اقتصادية محدودة، لكنها لن تصل عادة إلى مستوى العقوبات الشاملة أو العزلة الدولية.

السيناريو الثاني: ضم شامل لمناطق واسعة في الضفة الغربية

يمثل هذا السيناريو الخيار الأكثر تطرفًا، ويشمل السيطرة الإسرائيلية على معظم الضفة الغربية، بما يخلق واقعًا دائمًا يصعب تغييره لاحقًا. من ناحية الفرص، يعزز السيناريو موقف الحكومة الإسرائيلية داخليًّا، ويحول أي تسوية مستقبلية إلى واقع مفروض على الأرض، مع إمكانية توسيع رقعة النفوذ الاستيطاني والسيطرة الأمنية بشكل كامل.

لكن هذا السيناريو يحمل تحديات محلية جسيمة، حيث من المرجح أن يؤدي إلى مواجهة مفتوحة مع الفلسطينيين، تشمل عمليات مسلحة واسعة النطاق وانتفاضات شعبية كبيرة، مع انهيار كامل للتنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. على المستوى الإقليمي، يمكن أن يشعل توترات حادة مع الأردن، وربما مع مصر ودول الخليج التي تدعم القضية الفلسطينية سياسيًّا، ما يحوّل الضفة الغربية إلى بؤرة أزمة إقليمية طويلة الأمد. دوليًّا، سيواجه السيناريو إدانات واسعة من الأمم المتحدة والدول الكبرى، مع احتمال فرض عقوبات اقتصادية وسياسية شاملة، وتهديد بتجميد اتفاقيات ومساعدات دولية، ما قد يؤثر على الموازنة الاقتصادية والسياسية لإسرائيل على المدى المتوسط.

السيناريو الثالث: ضم رمزي أو قانوني (تغيير قوانين إدارية دون ضم فعلي)

يركز هذا السيناريو على تعديل الوضع القانوني والإداري للأراضي المحتلة دون ضم فعلي على الأرض، عبر تغييرات رمزية في القوانين أو السياسات التي تُطبق على مناطق معينة. من حيث الفرص، يتيح لإسرائيل تحقيق مكاسب سياسية داخلية دون مواجهة دولية أو إقليمية مباشرة، كما يمكن استخدامه كأداة ضغط سياسية في المفاوضات المستقبلية، مع الحد الأدنى من التوتر الميداني.

محليًّا، قد يثير هذا السيناريو غضبًا شعبيًّا فلسطينيًّا، مع احتجاجات محدودة ومواجهات متفرقة، كما أنه قد يقوّض ثقة الفلسطينيين بالسلطة الفلسطينية، ويضعها في موقف صعب تجاه قواعدها الشعبية. إقليميًّا، يمكن أن يسبب توترًا محدودًا مع الأردن والدول العربية، لكن غالبًا يمكن إدارته عبر الوساطات والبيانات السياسية، مع إبقاء خط الاتصال مفتوحًا لتخفيف الأثر. دوليًّا، قد تواجه إسرائيل إدانات سياسية محدودة، مع مراقبة دقيقة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، لكن دون فرض عقوبات مباشرة، ما يجعل هذا السيناريو الخيار الأقل تكلفة سياسيًّا وأمنيًّا مقارنة بالخيارات الأخرى.

خامسًا: آليات المواجهة

في ظل السيناريوهات المختلفة لتطورات الضم في الضفة الغربية، تتعدد آليات المواجهة التي يمكن أن يتبناها الفلسطينيون والمجتمع الدولي والأطراف الإقليمية للتعامل مع التصعيد المحتمل:

1. المواجهة الشعبية السلمية:

تشكل المواجهة الشعبية السلمية أحد أهم أدوات المقاومة غير المسلحة ضد سياسات الضم والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، إذ تهدف إلى إبراز رفض الشعب الفلسطيني للسياسات الإسرائيلية وخلق ضغط شعبي مستمر. يشمل ذلك تنظيم مسيرات واعتصامات وإضرابات احتجاجية في المدن والقرى المتأثرة، بهدف التعبير عن الغضب الشعبي بشكل منظم وسلمي، مع إبراز حجم المشاركة الجماهيرية للتأكيد على التمسك بالحقوق الوطنية والسياسية.

إضافة إلى ذلك، تعتمد هذه الآلية على توظيف الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لنقل الأحداث على الأرض، وتسليط الضوء على المخاطر المترتبة على خطوات الضم، ما يخلق ضغطًا محليًّا ودوليًّا على صانعي القرار الإسرائيليين. كما يتمثل دورها في تعزيز التضامن مع المجتمع المدني الفلسطيني، من خلال إشراك مؤسسات المجتمع المدني، والجمعيات الحقوقية، والجهات التعليمية والثقافية، لتكثيف التأثير الجماعي وتقديم رسالة قوية مفادها أن الضغط الشعبي ليس محليًّا فقط، بل يمتد إلى الفضاء الدولي ويؤثر على الصورة والشرعية السياسية لإسرائيل.

باختصار، تتيح المواجهة الشعبية السلمية وسيلة منظمة وفعالة لتثبيت حضور الفلسطينيين على الأرض، مع إبقاء القضية حاضرة في الرأي العام المحلي والدولي، ودعم الضغط على الحكومة الإسرائيلية لتعديل سياساتها، أو الحد من خطوات الضم.

2. المواجهة الميدانية المحدودة:

تعد المواجهة الميدانية المحدودة أحد أبرز آليات الاحتجاج ضد سياسات الضم أو التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، إذ تهدف إلى إظهار المقاومة الشعبية والضغط المباشر على القوات الإسرائيلية والمستوطنات دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة. وتشمل هذه الآلية التصدي للاقتحامات والمستوطنات عبر الاحتكاك المباشر، من خلال تنظيم تجمعات واعتصامات قرب نقاط السيطرة، أو التظاهر في الشوارع والميادين الاستراتيجية، بما يسلط الضوء على الخطر الذي تشكله هذه العمليات على المجتمع الفلسطيني ويثير اهتمام الرأي العام المحلي والدولي.

إضافة إلى ذلك، يتضمن هذا الأسلوب تكثيف الحواجز الشعبية والاحتجاجات المحلية في المدن والقرى المتأثرة، مثل نصب حواجز مؤقتة أو تنظيم مسيرات قرب نقاط التوتر، بما يعكس رفض السكان المحليين لسياسات الضم أو التوسع الاستيطاني. وفي الوقت ذاته، يتطلب نجاح هذه المواجهة الحفاظ على الحد الأدنى من التنسيق بين الفصائل المختلفة والمجتمع المدني، لتجنب خسائر بشرية كبيرة أو استفزازات قد تؤدي إلى مواجهة واسعة.

وتتيح هذه الطريقة إبقاء الضغط على الأرض مستمرًا، مع خلق حالة من الرصد الدائم والتحرك السريع عند أي محاولة للتوسع الاستيطاني أو الاقتحامات، كما تعمل على تعزيز صمود السكان المحليين وتأكيد حضورهم في مناطقهم. وفي ظل مراقبة الإعلام المحلي والدولي، تصبح هذه التحركات أداة رمزية واستراتيجية تساهم في إبراز الحقوق الفلسطينية وإحداث ضغط على الجهات الإسرائيلية والإقليمية والدولية للتدخل أو مطالبة السلطات الإسرائيلية بضبط النفس.

3. المواجهة القانونية والدبلوماسية:

تمثل المواجهة القانونية والدبلوماسية آلية مركزية للتصدي لأي خطوات ضم أو تغييرات قانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تتيح للفلسطينيين والمجتمع الدولي التعامل مع القضية ضمن إطار القوانين والاتفاقيات الدولية. يشمل ذلك اللجوء إلى المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة والمحاكم الدولية، بما في ذلك محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، للطعن في أي إجراءات ضم أو تعديل قانوني قد تُنفذ على الأرض، وتوضيح انتهاك حقوق الفلسطينيين وفق القانون الدولي. هذا المسار يمنح القضية الفلسطينية أبعادًا رسمية وقانونية، ويساعد على توليد ضغط سياسي على إسرائيل لإيقاف أو تعديل سياساتها.

كما تتضمن هذه الآلية استخدام القنوات الدبلوماسية الإقليمية والعربية للضغط على إسرائيل، وإحداث تأثير ملموس على سياساتها. ويأتي على رأس هذه الجهود التواصل مع الأردن، نظرًا لحساسيته تجاه القدس والمقدسات، بالإضافة إلى التحرك عبر دول عربية مؤثرة في مجلس الأمن

ودوائر صنع القرار الدولية، لتسليط الضوء على المخاطر المحتملة للضم، ودعم أي خطوات قانونية دولية ضد الانتهاكات.

إضافة لذلك، يعتبر تقديم تقارير ميدانية وإحصاءات دقيقة أداة أساسية لدعم الموقف الفلسطيني أمام المجتمع الدولي، إذ توفر هذه البيانات صورة دقيقة للوضع على الأرض، بما في ذلك عدد المستوطنات، وعمليات الاقتحام، وتكاليف الضم المحتملة على السكان المدنيين. تساعد هذه التقارير في تعزيز المصداقية الفلسطينية، وتوفر أساسًا لطلب تدخل دولي أو مراقبة دقيقة من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، كما تمكن من توجيه الضغط السياسي والاقتصادي على إسرائيل بشكل مستند إلى الحقائق والبيانات الموثقة.

4. المواجهة الإعلامية والرقمية:

تلعب المواجهة الإعلامية والرقمية دورًا محوريًّا في التأثير على الرأي العام الدولي، وتسليط الضوء على التطورات في الضفة الغربية، خاصة فيما يتعلق بخطوات الضم وتأثيرها على الحقوق الفلسطينية. ويشمل ذلك استثمار الإعلام الرقمي والتقليدي لنقل الصورة الحقيقية للوضع على الأرض، من خلال نشر تقارير، ومقاطع فيديو، وشهادات مباشرة، ومواد توعوية تبرز المخاطر المترتبة على أي ضم للأراضي الفلسطينية. هذا الاستخدام الإعلامي يساهم في تعزيز الوعي العالمي بمأساة السكان المحليين، وبحقوقهم المشروعة وفق القانون الدولي، ويجعل القضية الفلسطينية حاضرة في أجندة وسائل الإعلام الدولية والصحافة المستقلة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن خلق حملات تضامنية رقمية منظمة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تستهدف حكومات الدول الكبرى والمنظمات الدولية للضغط على إسرائيل للالتزام بالقانون الدولي. وتشمل هذه الحملات تنظيم فعاليات افتراضية، هاشتاغات عالمية، نشر تحليلات وبيانات ميدانية، والتواصل المباشر مع الشخصيات المؤثرة والبرلمانات العالمية. هذه الآلية تمكن من تحويل التضامن الرقمي إلى ضغط سياسي واقتصادي ملموس، كما تساعد في ربط الجمهور الدولي بالقضية الفلسطينية بطريقة تفاعلية وسريعة التأثير، ما يزيد من تكلفة السياسات الإسرائيلية على المستوى الدولي.

5. المواجهة الاستراتيجية المشتركة:

تشكل المواجهة الاستراتيجية المشتركة آلية محورية لتعظيم فعالية أي تحرك فلسطيني ضد خطوات الضم أو التوسع الاستيطاني، من خلال توحيد الجهود بين الفصائل الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية، والمجتمع المدني. يتيح هذا التنسيق وضع مواقف سياسية موحدة، وتنظيم

خطوات احتجاجية مدروسة، سواء على الأرض أو على المستوى القانوني والدبلوماسي، بما يقلل من التشتت ويزيد من قدرة الفلسطينيين على فرض تأثير ملموس على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية. كما يساعد التنسيق المشترك على تجنب الصراعات الداخلية أو التنافس غير المنتج بين الأطراف الفلسطينية المختلفة، ويعزز شرعية الموقف الفلسطيني أمام المجتمع الدولي.

إلى جانب ذلك، يتضمن هذا النهج بناء آليات للتقييم المستمر للموقف على الأرض، من خلال مراقبة التطورات الميدانية والسياسية، وتحليل التغيرات في التوازنات المحلية والإقليمية والدولية. يسمح هذا التقييم الديناميكي بتعديل استراتيجيات المواجهة بشكل سريع ومرن، سواء عبر زيادة أو تخفيف الاحتكاك الشعبي، وتوسيع الحملات الإعلامية، أو تنسيق جهود الضغط الدولي والقانوني. كما يتيح هذا النظام المستمر تحديد الفرص المتاحة وتقليل المخاطر، مما يحافظ على استدامة المقاومة السلمية والميدانية والقانونية، ويضمن الاستجابة الفعالة لأي تصعيد محتمل على الأرض، أو على المستوى الإقليمي والدولي.

الخلاصة التقديرية:

تشير المعطيات الحالية إلى أن الضم الزاحف في الضفة الغربية لم يعد احتمالًا نظريًّا، بل أصبح مسارًا سياسيًّا قائمًا وملموسًا، مع خطوات تدريجية تستهدف توسيع السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة. وإذا استمرت السياسات الحالية دون وجود كوابح داخلية فعالة أو ضغوط خارجية مؤثرة، فإن مستقبل الضفة الغربية يتجه نحو عدة نتائج محتملة على الصعيدين السياسي والأمني:

- **واقع سيادي إسرائيلي موسع:** زيادة السيطرة على الأراضي والمستوطنات بشكل تدريجي، ما يعزز النفوذ الإسرائيلي ويحد من قدرة الفلسطينيين على إدارة شؤونهم المحلية والسياسية.

- **تراجع فرص إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة:** مع التوسع في الرقعة الإسرائيلية، تقل احتمالات وجود حدود واضحة للدولة الفلسطينية المستقبلية، ويصبح حل الدولتين أكثر صعوبة على الأرض.

- **تصاعد عدم الاستقرار السياسي والأمني:** قد يؤدي الضم المستمر إلى تصعيد الاحتقان الشعبي والمواجهات الميدانية، مع احتمال اندلاع احتجاجات واسعة وموجات عنف متفرقة تزيد من هشاشة الأمن المحلي والإقليمي.

- **تحول الصراع:** من نزاع يتركز على الحدود والسيطرة الإقليمية إلى صراع على الحقوق السياسية والمدنية داخل كيان واحد، حيث يواجه الفلسطينيون قيودًا متزايدة على حريتهم وممارسة حقوقهم، ما يغير طبيعة الصراع من نزاع حدودي إلى صراع طويل الأمد على الحقوق والهوية.

بناءً على ذلك، فإن التقييم الاستراتيجي يشير إلى ضرورة التحرك المتزامن على المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية، سواء عبر مواجهة سياسية وقانونية، أو وسائل ضغط شعبية ودبلوماسية، لتقليل آثار الضم المحتملة والحفاظ على الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية.